

Distr.: General
16 September 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



تقرير عن اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني
بمنع الفساد المعقود في فيينا، من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

أولاً - مقدمة

١ - قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ٢/٣، أن ينشئ فريقاً عاملاً حكومياً دولياً مفتوحاً العضوية مؤقتاً بغية تقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد.

٢ - وقرّر المؤتمر أن يضطلع الفريق العامل بالمهام التالية:

- (أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛
- (ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛
- (ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛
- (د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.

٣ - وواصل المؤتمر الترحيب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف، بما في ذلك في قراره ٦/٧. فقد شدد المؤتمر في هذا القرار على أهمية الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في اجتماعه السابع والثامن المعقودين في فيينا من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦ ومن ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، على التوالي. وطلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أيضاً أن تواصل توفير المعلومات، وطلب إلى الأمانة، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها باعتبارها مرصداً دولياً، وذلك بالقيام بأمور منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل، بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.

٤ - وطلب المؤتمر إلى الأمانة في قراره ١/٦، كما أشير إلى ذلك في مقرره ١/٧، أن تنظّم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.



٥- وأدرج الفريق العامل، وفقاً لقرار المؤتمر ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد"، مسألة الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من الاتفاقية) كموضوع للمناقشة خلال عام ٢٠١٩.

ثانياً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

٦- عقد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات اجتماعه العاشر في فيينا، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وشمل الاجتماع جلسيتين مشتركتين مع فريق استعراض التنفيذ، في ٤ أيلول/سبتمبر.

٧- وترأست الاجتماع ماريا كونسويلو بورس أرغيتا (غواتيمالا)، الرئيسة المعيّنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته السابعة.

٨- وأشارت الرئيسة، عند افتتاح الاجتماع، إلى القرار ٢/٣ الذي أنشأ المؤتمر بموجبه الفريق العامل وحدد مهامه، ومن ضمنها مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد وتيسير تبادل المعلومات والخبرات. وأشارت أيضاً إلى القرار ٥/٧، الذي قرّر فيه المؤتمر أن يكون موضوع المناقشة في هذا الاجتماع هو مسألة الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من الاتفاقية). وشددت على أن المؤتمر أقر، في القرار نفسه، بالتوصية الصادرة عن الفريق العامل بترك حيز في إطار جدول أعماله لإضافة مواضيع للمناقشة أو تعديلها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من تبادل الأفكار في المناقشات التي يعقدها الفريق العامل وفريق استعراض التنفيذ، وهو ما أدى إلى التنظيم الحالي لأعمال هذا الاجتماع، بما في ذلك عقد جلسيتين مشتركتين بين الفريقين.

٩- وأشار مدير شعبة شؤون المعاهدات إلى أن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل، منذ أول اجتماع له في عام ٢٠١٠، قد أدى إلى تجميع المعارف والخبرات، وأعرب عن تقديره للدول الأطراف لتعاونها في مجال تبادل المعلومات في أشكال مختلفة، مما يتيح لآخرين الاستفادة من خبراتها. وأشار أيضاً إلى أنه، في سياق الاستعراض الجاري للفصل الثاني من الاتفاقية (التدابير الوقائية) في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أثبتت هذه المعلومات قيمتها البالغة في السماح للخبراء الوطنيين بتقييم مستوى تنفيذ بلدانهم للاتفاقية، والعمل كخبراء مستعرضين لأقرانهم. وبالمثل، فالمعلومات التي يقدمها فريق استعراض التنفيذ من خلال التقارير المواضيعية التي تعدها الأمانة تشكل، ضمن جملة أمور، أساساً متيناً لمناقشات الفريق العامل، وتساعد المؤتمر وفرادى الدول في تحديد معالم جدول أعمال منع الفساد على مختلف المستويات. وشددت على أهمية اتباع نهج شامل في مجال مكافحة الفساد بفعالية، ووجه انتباه الفريق العامل إلى التدابير الوقائية ومبادئ النزاهة والمساءلة والموضوعية والشفافية الواردة في الفصل الثاني. ووجه المدير انتباه الفريق العامل أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ١٩١١/٧٣، المعنون "الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد"، الذي قررت فيه الجمعية أن تعقد في النصف

الأول من عام ٢٠٢١ دورة استثنائية بشأن التحديات القائمة والتدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد. وشدد على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتوخى الحد من الفساد والرشوة وإنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة وشفافة، وأنه يمكن لتدابير ومبادئ مكافحة الفساد المساعدة في تحقيق النتائج في جميع مجالات الخطة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٠- أقر الفريق العامل، في ٤ أيلول/سبتمبر، جدول الأعمال التالي:

١- المسائل التنظيمية:

(أ) افتتاح الاجتماع؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٢- تنفيذ قرار المؤتمر ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد"،

وقراره ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد":

(أ) الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد: الدروس المستفادة

بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)؛

(ب) توصيات أخرى.

٣- الأولويات في المستقبل.

٤- اعتماد التقرير.

جيم- الحضور

١١- حضر اجتماع الفريق العامل ممثلو الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور-ليشتي، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دولة فلسطين، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سويسرا، سيراليون، صربيا، الصين، العراق، عُمان، غابون، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

١٢- ومثل في الاجتماع الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

١٣- ومثلت بمراقب وكالة الأمم المتحدة المتخصصة التالية: الاتحاد الدولي للاتصالات.

١٤- ومثلت أيضاً المنظمات الحكومية الدولية التالية: المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس أوروبا، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات، مجموعة الدول المناهضة للفساد، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، جامعة الدول العربية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة الجمارك العالمية.

١٥- ومثل في الاجتماع أيضاً كل من منظمة فرسان مالطة المستقلة، وهي كيان لديه بعثة تتمتع بمركز مراقب دائم لدى الأمم المتحدة (فيينا) ومعهد بازل للحكومة، وهو مؤسسة سويسرية غير ربحية تسعى إلى منع الفساد ومكافحته.

ثالثاً- تنفيذ قرار المؤتمر ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد" وقراره ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، وتنفيذ التوصيات التي اتفق عليها الفريق العامل في اجتماعه المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

ألف- مناقشة مواضيعية حول الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من الاتفاقية)

١٦- استهلّت الرئيسة المناقشة الموضوعية في إطار هذا البند الذي أعدت الأمانة بشأنه ورقة معلومات أساسية (CAC/COSP/WG.4/2019/2).

١٧- وأعرب ممثل للأمانة عن شكره للدول الأطراف على ما قدمته قبل الاجتماع من معلومات قيّمة استند إليها في إعداد ورقة المعلومات الأساسية. وأكد ممثل الأمانة أهمية الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها. وقال الممثل إن الدول قد أقرت فيما قدمته من مساهمات بما لسياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد من أهمية في إطار النهج الأوسع نطاقاً إزاء مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة. وشدد العديد من الدول على الحاجة إلى إدراج طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في وضع هذه الاستراتيجيات من أجل ضمان التنفيذ والتنسيق الناجحين. وقد سلط الضوء أيضاً في العديد من المساهمات المقدمة على أهمية تحديد مؤشرات عالية الجودة لقياس أثر الاستراتيجيات، في إطار نظام الرصد والتقييم والإبلاغ.

١٨- وقدم مناظر من قطر عرضاً إيضاحياً بشأن الإنجازات المتحققة وسبل المضي قدماً في تنفيذ السياسات الوقائية الوطنية لمكافحة الفساد. وأوجز رؤية استراتيجية بلده الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومهمتها ومنهجيتها وركائزها وإطارها المؤسسي؛ وهي استراتيجية أعدت على نحو شامل وجامع، بدعم في إطار المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب). ووصف أيضاً التعديلات التشريعية والإجرائية المقبلة، خصوصاً في مجالي حماية المبلغين والمساعدة القانونية المتبادلة. كما وصف مبادرة جديدة لوضع ميثاق نزاهة للموظفين العموميين. وقد صُمم هذا الميثاق بهدف تدعيم النزاهة، وتعزيز احترام القانون والسلوك الأخلاقي بين الموظفين العموميين، وتعزيز ثقة المستفيدين من الخدمات في المؤسسات العمومية. ومن خلال التعزيز الإيجابي والتركيز على تدعيم العلاقات فيما بين الموظفين العموميين ومع الجمهور، يهدف ميثاق النزاهة إلى إطلاع المجتمع المحلي على معايير السلوك المتوقع من الموظفين العموميين، ومن ثم تهيئة بيئة تسودها الثقة المتبادلة والأخلاقيات. وشكر المناظر المكتب على المساعدة التقنية التي قدمها دعماً لجهود قطر في مجال منع الفساد وكذلك فيما يتعلق بوضع الاستراتيجية الوطنية.

١٩- وقدم مناظر من صربيا عرضاً موجزاً للتقدم المحرز والتحديات المواجهة أثناء تنفيذ استراتيجية بلده الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وأوضح كيف أن رصد وتقييم الاستراتيجية، اللذين تولتهما هيئة مكافحة الفساد، مكّنا من تقديم تقارير بديلة من منظمات المجتمع المدني وشملاً آلية للإبلاغ الإلكتروني تيسر تلقي المزيد من المدخلات، وتسهم في إعداد تقييم سنوي يتضمن البيانات ذات الصلة ويستبين التحديات ويفضي إلى تقديم توصيات تخص كلاً من السنوات التالية المشمولة بالاستراتيجية. وأشار إلى وضع استراتيجيات وتدابير قطاعية لمكافحة الفساد، وذكر كمثال استراتيجية وزارة الداخلية لمنع الفساد داخل جهاز الشرطة. ووصف أيضاً كيف أن الأولويات الوطنية وخطة نموذجية لمكافحة الفساد وضعتها هيئة مكافحة الفساد شكلت مصدر إلهام لوضع خطط محلية لمكافحة الفساد تتضمن تدابير وقائية لمكافحة الفساد في البلديات والمجتمعات المحلية، استناداً إلى السياقات والأولويات والتحديات الخاصة لكل منها. وساعدت هذه الخطط المحلية على تعزيز المشاركة المحدية في عملية التنفيذ من جانب منظمات المجتمع المدني المحلية والنقابات والقطاع الخاص والمجتمع المحلي الأوسع نطاقاً.

٢٠- وناقشت مناظرة من إيطاليا دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في بلدها في الإشراف على تطبيق "نموذج متسلسل" في استراتيجيات مكافحة الفساد يستند إلى خطة وطنية لمكافحة الفساد مدتها ثلاث سنوات، وتكمله برامج مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية تمتد لثلاث سنوات وتعتمدها كل مؤسسة عمومية. وأفادت بأن اتباع هذا النهج يوفر مزايا كبيرة من حيث التوفيق بين الأولويات، وكذلك فيما يتعلق بتولي زمام الأمور على المستوى المؤسسي، وهو ما يفضي إلى اتخاذ تدابير ملموسة وتحقيق إنجازات في قطاعات محددة. كما أشارت إلى عمليات الرصد والتقييم التي أسهمت إسهاماً كبيراً في التدابير التي اتخذت لاحقاً في إطار خطة مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، تحدّثت عن الإطار القانوني الوطني الخاص بحماية المبلغين في القطاعين العام والخاص. وأفادت بوجود أربع قنوات للاتصال ومنصة إلكترونية يستخدمها الموظفون العموميون

في الإبلاغ عن سوء السلوك، بالإضافة إلى مستويات حماية السرية المنطبقة. وأبلغت الفريق بأن عدد البلاغات الواردة قد سجل نتيجة لذلك زيادة تتجاوز الضعف على مدى العامين الماضيين.

٢١- وقدم مناظر من سري لانكا عرضاً إيضاحياً عن خطة عمل بلده الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد، ووصف سلسلة المشاورات التي اضطلع بها خلال وضع هذه الخطة من أجل ضمان اتباع نهج شامل وجامع في تلك العملية. وعرض أربع استراتيجيات مُدمجة في خطة العمل وهي اتخاذ تدابير وقائية، وتدعيم التثقيف القائم على القيم والمشاركة المجتمعية، وتعزيز المؤسسات، وإدخال إصلاحات في مجالي القوانين والسياسات العامة. كما أشار إلى عدّة إنجازات منها وضع قواعد بشأن الهدايا وحالات تضارب المصالح والنزاهة، وكذلك التعديلات التشريعية المحتملة. وشدد على أن منهجية الرصد والتقييم عنصر رئيسي في خطة العمل يهدف إلى رصد التقدم المحرز في تنفيذها، وضمان الإشراف الدوري عليها، وتقييم أثر تنفيذها على الحد من الفساد. وشكر المناظر المكتب على ما قدمه من مساعدة تقنية ودعم في وضع تدابير منع الفساد وتنفيذها.

٢٢- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، عرض أحد المتكلمين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي يتبعها بلده، والتي تشمل العديد من التوصيات والتدابير الرامية إلى منع الفساد وتعزيز النزاهة، بإشراف وتنسيق من هيئة مكافحة الفساد. ووصف المتكلم كيف وضعت الاستراتيجية الوطنية من خلال نهج تشاوري شمل الجميع، وهو ما أفضى إلى استبانة الأولويات والتحديات التي يتعين التصدي لها أثناء عملية التنفيذ. وأشار إلى أن الرصد والتقييم يشكلان جزءاً لا يتجزأ من عملية تنفيذ الاستراتيجية، ويشتملان على مدخلات مقدّمة من الشركاء في عملية التنفيذ، وكذلك مشاركة الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمواطنين. وأشار المتكلم إلى أهمية تحديد مؤشرات للرصد والتقييم واستخدامها، وكذلك تقييم أثر التدابير المتخذة.

٢٣- وشدد المتكلمون على أهمية استراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد للنجاح في منع الفساد. وأشار عدة متكلمين إلى أن تحديد العناصر اللازمة التي يتعين إدراجها في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ينبغي أن يستند إلى إطار الاتفاقية. وشدد المتكلمون على أن تتسم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد بالطموح والواقعية في الوقت نفسه فيما يتعلق بما يمكن تحقيقه خلال الفترة الزمنية المحددة. ومن الأولويات المحددة المستبانة بغرض إدراجها في تلك الاستراتيجيات المدونات الأخلاقية وتعزيز النزاهة في قطاع الخدمة العمومية، والتثقيف القائم على القيم، والإصلاح التشريعي، والاشتراك العمومي، والشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات العمومية، والرقمنة، والحكومة المفتوحة، والأكاديميات ومراكز التدريب المعنية بمكافحة الفساد، وأنشطة التوعية، وتقييمات مخاطر الفساد، والمدونات المتعلقة بحوكمة الشركات، ومنع الفساد في القطاع الخاص. ودعا بعض المتكلمين إلى اعتماد تدابير فعالة لمنع الفساد ومنها وضع سياسة تقضي بعدم التسامح مطلقاً مع الفساد مع اعتماد تدابير لتحقيق الحد الأقصى من الردع والإنفاذ الصارم للتشريعات الجنائية الرامية إلى مكافحة الفساد.

٢٤- وأشار متكلمون إلى أهمية إدراج عناصر بشأن التعاون الوطني والدولي في الاستراتيجيات الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بتبادل الأدلة والمعلومات الاستخباراتية بشأن التحقيقات المتعلقة بالفساد. وفي هذا الصدد، أشار إلى قراري المؤتمر ١/٥ و ٤/٦ والتركيز فيهما على التعاون الدولي.

وشُدِّد أيضاً على حظر حيازة الموظفين العموميين لموجودات أو أسهم أو حسابات مصرفية خارج الولاية القضائية الوطنية من أجل منع حالات تضارب المصالح. وأشار إلى أن عمليات المراجعة المالية التي تكفل الامتثال لحالات الحظر هذه تعتمد على تقديم مساعدة دولية فعالة وكفؤة، وبخاصة من المؤسسات المالية الدولية.

٢٥- وعرض المتكلمون طائفة من النُهج بشأن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد. ونوه عدة متكلمين بأهمية إجراء تقييم وتشخيص أوليين للمخاطر والتحديات المتعلقة بالفساد الموجودة في بلد ما كخطوة أولى في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وهو ما يمكن القيام به من خلال استقصاءات قائمة على التجربة. وبالإضافة إلى ذلك، شدّد العديد من المتكلمين على أهمية النهج التشاركي الشامل للجميع بالنسبة لعمليتي إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات، ومن ذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والشباب، والمرأة، والقطاع الخاص، والجمهور، وسائر أصحاب المصلحة غير الحكوميين. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية الإرادة السياسية ومراعاة السياق في مكافحة الفساد، بما في ذلك في بعض الحالات وجود ولاية دستورية، بغرض ضمان تقديم الدعم لعمليتي الإعداد والتنفيذ. وبين المتكلمون فائدة الدروس المستفادة من خبرات الدول الأطراف الأخرى، وكذلك إشراك المنظمات الدولية في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

٢٦- وأوضح أحد المتكلمين فائدة وضع استراتيجيات مستقلة في مجالي منع الفساد والتحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً نظراً لاختلاف أصحاب المصلحة المعنيين والتحديات التي تواجه في كل مجال. وقُدِّمت معلومات أيضاً عن استراتيجيات مكافحة الفساد الخاصة بقطاعات محددة وأصحاب مصلحة معينين، وبخاصة المتعلقة منها بالثتيف والشباب والمرأة. وعلق متكلمون آخرون على أهمية وجود استراتيجيات متميزة لمكافحة الفساد على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي لكي يتسنى التعامل مع التحديات والأولويات المختلفة الموجودة في كل سياق. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن من مزايا لامركزية سياسات وممارسات مكافحة الفساد السماح بتدخلات متخصصة واستهداف أولويات الفساد الملموسة، مع تجنب تضارب أو تداخل الولايات بين مختلف المؤسسات العمومية. وعلاوة على ذلك، فالنهج اللامركزي يعني أن تعمل كل مؤسسة بصورة مستقلة، بعيداً عن الضغوط الخارجية، وتكون مسؤولة عن ميزانيتها الخاصة وبرنامج إرساء النزاهة الخاص بها. وأشار إلى أهمية استبانة الشركاء في التنفيذ، بما في ذلك من القطاع الخاص، بالنسبة لتنفيذ التدابير الملموسة المبنية في استراتيجيات مكافحة الفساد. وسلط أحد المتكلمين الضوء على الحاجة إلى المرونة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية حتى لا تؤدي إلى خنق الأدوات المبتكرة التي يستحدثها المديرون والقادة في مختلف المؤسسات الحكومية للاستجابة على وجه التحديد للمواقف والأولويات ومواطن الضعف والاحتياجات الفريدة التي تواجه إدارتهم.

٢٧- وأشار عدة متكلمين إلى أهمية تحديد المؤشرات المناسبة لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ بطريقة منهجية، وكذلك أثر التدابير المتخذة في مجال منع الفساد ومكافحته بفعالية. وأشار متكلمون إلى أنه ينبغي أن تصمم المؤشرات خصيصاً لتناسب مع السياقات القانونية والاجتماعية والثقافية لكل بلد. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أنه يمكن لأصحاب المصلحة المعنيين، مثل القطاع

الخاص ومنظمات المجتمع المدني، دعم نظم الرصد والتقييم. وسلّطت إحدى المتكلمات الضوء على فوائد وضع ترتيبات ثنائية لهذا الغرض. وشدّد متكلمون على أن إصدار تقارير، على أساس سنوي أو ربع سنوي في كثير من الأحيان، بشأن التقدم المحرز وما يواجهه من تحديات خلال التنفيذ هو جزء لا يتجزأ من الرصد والتقييم. وأشار إلى أن القانون ينص في كثير من الأحيان على إصدار هذه التقارير وإتاحتها للجمهور. وأفاد متكلمون بأن للتقييم المنتظم لحالة تنفيذ الاستراتيجية أهمية في إدخال التعديلات على أهداف الاستراتيجية ونتائجها وجداولها الزمنية، وجعلها قادرة على التصدي لما ينشأ من تحديات وما يستجد من أولويات.

٢٨- وسلّط عدة متكلمين الضوء على التحديات التي تواجهه خلال عملية التنفيذ، وعرضوا كيف استرشدت استراتيجيات مكافحة الفساد اللاحقة بالدروس المستفادة خلال تلك العملية. وسلّط الضوء في هذا الصدد على ضمان تخصيص موارد كافية للاضطلاع بأنشطة التنفيذ في إطار الاستراتيجية. ومن التحديات المشتركة التي أشار إليها العديد من المتكلمين التنسيق الفعال بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة القائمين بالتنفيذ، بما في ذلك توزيع الأدوار والمسؤوليات. ومن التحديات المشتركة الأخرى تحديد المؤشرات المناسبة لقياس التقدم المحرز في التنفيذ وأثره. وفي هذا الصدد، أشار المتكلمون إلى الموارد الكبيرة اللازمة لجمع وتحليل البيانات المتصلة بالمؤشرات المحددة. وأشار أحد المتكلمين إلى الفائدة الكبيرة للمؤشرات المستمدة من التجربة مقارنة بتلك المبنية على التصورات.

٢٩- ووجه المتكلمون الشكر للمكتب لقيامه بجمع وتوزيع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية، وتقديم المساعدة التقنية في هذا المجال إلى الدول الأطراف التي تطلبها.

باء- عرض شفوي محدّث عن حالة تنفيذ قراري المؤتمر ٥/٧ و ٦/٧

٣٠- قدّمت الرئيسة للبند المتعلق بحالة تنفيذ قراري المؤتمر ٥/٧ و ٦/٧، ودعت المشاركين إلى تقديم ملاحظاتهم وتعليقاتهم في أعقاب عرض الأمانة الاستهلاكي.

٣١- وقدّم ممثل للأمانة معلومات محدّثة عن تنفيذ القرارين، ركّز فيه على تبادل المعلومات وما أعده المكتب من أدوات معرفية جديدة وما اتخذته الدول الأطراف من مبادرات وطنية وإقليمية وعالمية بدعم من المكتب.

٣٢- وأوضح أن الأمانة، في إطار أدائها لدورها كمرصد دولي للممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، واصلت جمع معلومات من الدول الأطراف بشأن تنفيذها للفصل الثاني من الاتفاقية وتحديث الموقع الشبكي للفريق العامل. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب دعم العمل الذي تقوم به هيئات مكافحة الفساد ذات الصلة ومدّها بالمساعدة التقنية من أجل تعزيز قدراتها. وأضاف أن الأمانة واصلت تعاونها الوثيق مع الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد وقدمت الدعم لعدة رابطات إقليمية لأجهزة مكافحة الفساد، خصوصاً في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وقدمت مساعدة محددة الهدف على الصعيد الوطني لأجهزة مكافحة الفساد في عشرة بلدان.

٣٣- كما قدّم المكتب المساعدة إلى عشر من الدول الأطراف في وضع أو تنقيح السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد أو وضع خطط لإصلاح السياسات العامة. وفيما يتعلق بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، دعم المكتب عدداً من المبادرات، بما في ذلك صياغة أو تنقيح مدونات قواعد السلوك والقوانين المتعلقة بحرية المعلومات والأحكام المتعلقة بالمبلغين، من خلال العمل بالاشتراك مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والتدقيق بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقية وتنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية موجهة للمسؤولين والموظفين العموميين المعنيين بالنزاهة.

٣٤- وفيما يتعلق بحماية المبلغين، أصبح الدليل المعنون "الدليل المرجعي بشأن الممارسات الجيدة في مجال حماية المبلغين" الذي أصدره المكتب متاحاً الآن باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية. وعقدت ثلاثة مؤتمرات أو حلقات عمل إقليمية بشأن حماية المبلغين والشهود في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وشرق أفريقيا، على التوالي. وقدّمت المساعدة على صياغة التشريعات ذات الصلة لأربع دول، بطرائق منها تقديم تعليقات على مشاريع القوانين وتنظيم حلقات عمل قطرية. وواصل المكتب الدعوة إلى توفير حماية أفضل للمبلغين، بما في ذلك من خلال التعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد من أجل توفير التدريب بشأن هذه المسألة.

٣٥- وإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب للدول الأطراف المساعدة التقنية والخبرات في مجال تنفيذ الاتفاقية من خلال أنشطة محدّدة الأهداف في مجال التشريعات وبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والقطري، بما يشمل النظم الرقابية المتعلقة بالإفصاح عن الموجودات وتضارب المصالح، والاشتراء، وتعزيز دور البرلمانين في جهود مكافحة الفساد. وأثبتت المنصات الإقليمية للتعجيل بتنفيذ الاتفاقية أنها أداة فعالة في هذا الصدد.

٣٦- وواصل المكتب تعاونه مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، من أجل تعزيز دور أعضاء البرلمان في جهود مكافحة الفساد وتنظيم حلقات عمل مشتركة لفائدة أعضاء البرلمان في دولتين من الدول الأطراف.

٣٧- وعمل المكتب أيضاً مع جهات متعدّدة من أصحاب المصلحة بشأن منع الفساد في قطاع العدالة الجنائية. وواصل المكتب، بدعم من قطر، تنفيذ برنامجه العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة. وجرى إعداد وتعميم مجموعة مواد تدريبية بشأن الأخلاقيات القضائية، تتألف من دورة للتعليم الإلكتروني ودورة تدريبية موجهة ذاتياً وغير قائمة على الاتصال بالإنترنت ودليل للمدرّبين يستند إلى مبادئ بانغالور للسلوك القضائي. ويستخدم ما يزيد على ٤٠ ولاية قضائية هذه الأداة الآن في الأنشطة الوطنية للتدريب. وهذه الموارد متاحة بالإنكليزية والإسبانية والبرتغالية والروسية والعربية والفرنسية.

٣٨- وقدّمت المساعدة التقنية على الصعيد الوطني إلى السلطات القضائية في إكوادور وكابو فيردي وكوت ديفوار وهاتي. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب مبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز النزاهة ومنع الفساد في أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة والجمارك وسلطات مراقبة الحدود وخدمات السجون. وواصل المكتب، بالشراكة مع الإنتربول ومنظمة الشفافية الدولية، تنفيذ برنامج "تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد مسارات تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبية وغرب أفريقيا (مشروع "كريمجست").

- ٣٩- وواصل المكتب تشجيع الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، بما في ذلك المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشباب، على المشاركة في العمل على منع الفساد. ومن أجل تعزيز قدرة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، نُظِّمَت مناقشة مائدة مستديرة مع ممثلي المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا الاجتماعية لمناقشة إعداد منصات للبيانات المفتوحة الخاصة بمكافحة الفساد.
- ٤٠- وواصل المكتب أيضاً الاضطلاع بدوره القيادي في المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، التي تسعى إلى تشجيع البحث والتعليم في مجال مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي. وأشركت هذه المبادرة بنشاط أكثر من ٤٠٠ جامعة في أنشطتها، وأعدت أداة تعليمية شاملة لمكافحة الفساد، وهي "قائمة الموارد" التي تحتوي على أكثر من ٨٠٠ من المقالات والمنشورات والورقات البحثية المتصلة بالفساد التي يمكن أن تستخدمها الجامعات في برامجها الحالية. وهناك مورد رئيسي مرتبط بهذه المبادرة وهو المقرر الجامعي النموذجي لتدريس الاتفاقية، الذي أعده المكتب وأتاحه عبر الإنترنت مجاناً باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية. وتهدف مبادرة التعليم من أجل العدالة، التي تمثل أحد مكونات البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، إلى إرساء ثقافة الامتثال للقانون بين الأطفال والشباب من خلال توفير مواد تعليمية مناسبة لكل فئة عمرية حول المواضيع المتعلقة بالعدالة الجنائية ومنع الجريمة ودمج تلك المواد في المناهج التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية.
- ٤١- وواصل المكتب تعهد وتحديث الموقع الشبكي لبوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد، فضلاً عن إعداد منتجات معرفية لفائدة الممارسين.
- ٤٢- كما شرع المكتب في أعمال مكافحة الفساد في مجالات اكتسبت اعترافاً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، مثل الفساد في الرياضة والفساد المرتبط بالجرائم البيئية والجرائم ضد الأحياء البرية.
- ٤٣- وعلى الصعيدين القطري والإقليمي، واصل المكتب الاعتماد بقوة على شبكته المكونة من المستشارين الميدانيين المتخصصين في مكافحة الفساد من أجل تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية. ولا تزال المساعدة التي تقدمها هذه الشبكة ذات أهمية حاسمة في دعم الدول الأطراف على نحو فعال. ويعمل المستشارون بتعاون وثيق مع الخبراء المتدربين من مقر المكتب وشبكة المكاتب الميدانية. ويتاح إنجاز الأعمال التي يضطلع بها المكتب في مجال المساعدة التقنية من خلال مشاريع عالمية تتلقى دعماً مالياً من جهات مانحة مختلفة.
- ٤٤- وأبلغت إحدى المتكلمات عن مبادرات التوعية بالفساد التي يقوم بها بلدها من أجل تعزيز مشاركة المجتمع في جهود مكافحة الفساد.

جيم - توصيات أخرى

- ٤٥- استهلّت الرئيسة المناقشة المواضيعية في إطار هذا البند وقدمت الأمانة عرضاً شفوياً محدثاً بشأنه.
- ٤٦- وأشار ممثل للأمانة في الكلمة الاستهلالية التي أدلى بها إلى الحاجة المتزايدة إلى المساعدة التقنية، وقدم تفاصيل عن الأدوات والموارد التي استُحدثت من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، مركزاً أيضاً على بعض التحديات المواجهة بهذا الشأن. وأبلغ الفريق

بأن الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من خلال آلية استعراض التنفيذ وعلى أساس كل حالة على حدة تُبَيَّن على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني بالاستعانة بالخبرات الفنية المتاحة في مقر المكتب، وشبكة المكتب للمستشارين الإقليميين المعنيين بمكافحة الفساد، والمكاتب الإقليمية والقُطرية. ومن التحديات التي تواجه تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية عدم توفر ما يكفي من الموارد اللازمة للاستجابة لمستوى الطلب وضرورة توسيع نطاق شبكة المكتب الحالية للمستشارين الإقليميين المعنيين بمكافحة الفساد من أجل ضمان التغطية العالمية.

٤٧- وخلال المناقشة، وصفت المناظرة من ميانمار الجهود التي يضطلع بها بلدها من أجل تعزيز الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية القائمة، وأشارت إلى التقدم المحرز في إنشاء لجنة لمكافحة الفساد واعتماد وتنقيح الولاية التشريعية للجنة، والخطوات المتخذة لتعزيز قدرة عملها. وأوضحت أن ولاية اللجنة صيغت وعُززت استجابةً للتوصيات الصادرة خلال الدورة الأولى لاستعراض تنفيذ ميانمار للاتفاقية. وقدمت المناظرة أيضاً معلومات مفصلة عن المساعدة التقنية المقدمة من المكتب وشركاء التنمية الآخرين بهدف مساعدة ميانمار على المشاركة بفعالية في آلية استعراض التنفيذ والاستجابة للتوصيات الصادرة عن الاستعراض، حيث قُدِّم الدعم في ميادين منها سن التشريعات، وتحديد الأولويات السياسية، وتصميم وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد وكشفه ومقاضاة مرتكبيه بوسائل منها بناء القدرات في مجال التحقيقات المالية. وأشارت على الخصوص إلى دعم المكتب لجهود ميانمار الرامية إلى تعزيز التنقيف بشأن النزاهة، وتنظيم معسكرات للشباب حول النزاهة، وإنشاء وحدات منع الفساد في ٢٠ وزارة وطنية.

٤٨- وأشارت المناظرة من اللجنة الأولمبية الدولية إلى الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة من أجل مكافحة الفساد في الرياضة. وشددت على ضرورة أن تكون الرياضة ذات مصداقية وخالية من الفساد حتى تتسنى الاستفادة منها كوسيلة فعالة لتعزيز السلام والإدماج الاجتماعي. وشددت على الوضع الخاص للمنظمات الرياضية الذي كثيراً ما ينطوي على علاقات معقدة بين القطاعين العام والخاص. وذكرت أن هناك هيئة خاصة تتولى، داخل اللجنة الأولمبية الدولية، مسؤولية الإشراف على الأخلاقيات داخل المنظمة، وهي نموذج يحتذى به بالنسبة للحركة الأولمبية ككل. وأوضحت كيفية مساهمة اللجنة الأولمبية الدولية في تعزيز الحوكمة الرشيدة داخل الاتحادات الرياضية الوطنية. وأبلغت الفريق العامل بالإجراءات التي اتخذتها هذه اللجنة لدعم النزاهة في المجال الرياضي ومنع التلاعب في المسابقات الرياضية، وشددت بصورة خاصة على المبادرات المنفذة بالاشتراك مع المكتب، ومنها القيام مؤخراً بإصدار دليل بعنوان *Reporting Mechanisms in Sport: Practical Guide for Development and Implementation* (آليات الإبلاغ في المجال الرياضي: الدليل العملي لوضعها وتنفيذها)، وإنشاء وتفعيل الشراكة الدولية لمكافحة الفساد في مجال الرياضة.

٤٩- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، قدّم متكلم من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد استعراضاً لعمل الأكاديمية وكيفية دعمها لدول أطراف مختلفة في تنفيذ الاتفاقية، وتصميم وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد، وبناء قدرات الممارسين والمؤسسات.

رابعاً - الأولويات في المستقبل

٥٠ - قدّمت الرئيسة عرضاً استهلالياً للمناقشة حول الأولويات في المستقبل، ووجّهت الانتباه إلى الولاية المسندة إلى الفريق العامل فيما يتعلق بتقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته.

٥١ - وأشار ممثل للأمانة إلى أنّ الفريق العامل قد ناقش، منذ عام ٢٠١٠، جميع مواد الفصل الثاني من الاتفاقية. ونوقشت بعض المواد عدة مرات، ومنها المواد المتعلقة بالقطاع العام (المادة ٧)، ومدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين (المادة ٨)، ومشاركة المجتمع (المادة ١٣)، فيما حظيت أحكام أخرى باهتمام أدنى، بما في ذلك هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة ٦)، وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩، الفقرة ٢)، وإبلاغ الناس (المادة ١٠)، والقطاع الخاص (المادة ١٢)، وتدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤)، التي نوقشت مرة واحدة.

٥٢ - وأشار ممثل الأمانة إلى أنّ المواضيع التي اقترحتها الفريق العامل في اجتماعاته السابع والثامن والتاسع للمناقشة في المستقبل شملت قياس مستوى الفساد ومخاطر الفساد، وتأثير الجهود المبذولة لمكافحة باستخدام مؤشرات علمية؛ وتضارب المصالح، ولا سيما الروابط القائمة بين تضارب المصالح والإثراء غير المشروع، ونظم الإفصاح عن الموجودات والمصالح، والمبلغين (المادة ٧ (٤) والمادة ٨ (٥) من الاتفاقية)؛ والتدابير والنظم الرامية إلى تيسير الإبلاغ من جانب الموظفين العموميين (المادة ٨ (٤))؛ والفساد في القطاع الخاص (المادة ١٢)؛ والبلاغات المقدّمة من عامة الناس (المادة ١٣ (٢)).

٥٣ - وذكر ممثل الأمانة أنّ الفريق العامل قد يود النظر في أن يوصي المؤتمر باعتماد خطة عمل جديدة متعددة السنوات للفريق، مع التسليم بضرورة فسح المجال لإضافة مواضيع أخرى للمناقشة إلى جدول أعمال الفريق أو تعديل المواضيع المقترحة.

٥٤ - وأفاد عدة متكلمين بما اتخذته بلدانهم من تدابير مختلفة من أجل تنفيذ أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية. فقد نفذت بعض البلدان تدابير ترمي إلى تعزيز الأطر التشريعية والسياساتية والمؤسسية؛ وأنشطة لتعزيز التنقيف وتمكين المجتمع؛ ومبادرات بشأن الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات مما مكّن من تحقيق عدة أمور، منها تعزيز الرقابة العامة على ممارسات الاشتراء العمومي؛ وبذلت جهوداً ترمي إلى تحسين ثقة المواطنين في الإدارة العمومية، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات الإبلاغ عن الفساد.

٥٥ - وأشار أحد المتكلمين إلى أهمية الفريق العامل باعتباره منتدى لبناء الشراكات، وشدد على ضرورة ألا تقتصر المناقشة على الخبرات والممارسات الجيدة فحسب، ولكن أيضاً ما يوجّه من تحديات من أجل الاشتراك في استبانة الحلول ومساعدة الدول في جهودها الرامية إلى وضع سياسات وتدابير فعالة لمكافحة الفساد. وأشار المتكلم إلى ضرورة تحديد الأولويات على المدى الطويل وتجنب الازدواجية.

٥٦ - وأوصى متكلمون بعدة مواضيع لإدراجها في خطة عمل الفريق العامل المتعددة السنوات لكي ينظر فيها المؤتمر.

٥٧ - واقترح عدة متكلمين إدراج موضوع منع الفساد في القطاع الخاص (المادة ١٢ من الاتفاقية) في خطة عمل الفريق العامل المقبلة. ويمكن أن يشمل ذلك تطوير الشراكات بين

القطاعين العام والخاص من أجل تبادل المعلومات بشأن برامج الامتثال، واستخدام مدونات قواعد السلوك ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات من أجل منع الفساد. وأقترح إجراء تحليل لدور الوسطاء مثل مكاتب المحاماة والمصارف والمؤسسات المالية. ورئي أيضاً أن من بين المواضيع التي تجدر مواصلة المناقشة بشأنها زيادة التعاون بين القطاع الخاص وأجهزة إنفاذ القانون من أجل تعزيز شفافية الملكية النفعية.

٥٨- واقترح عدة متكلمين أن تتضمن خطة العمل التركيز على الشفافية، وخاصة البيانات المفتوحة. وأشار متكلمون إلى أن الشفافية من المبادئ الشاملة والتكاملية في جميع أجزاء الاتفاقية، وإلى أن هذا المجال من مجالات الأولوية يمكنه أن ييسر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن العديد من مواد الاتفاقية، ومنها المواد ٩ و ١٠ و ١٣. واقترح عدة متكلمين أن تتضمن هذه المناقشة تحديد أفضل الممارسات في استخدام التكنولوجيات من أجل منع الفساد وتعزيز الشفافية، بينما سلط آخرون الضوء على دور المجتمع المدني، بما في ذلك في عمليات صنع القرار، والحاجة الممكنة إلى تقييم وتبسيط العمليات الإدارية من أجل تحسين مشاركته.

٥٩- وأوصى بعض المتكلمين بأن يستمر الفريق في استقصاء موضوع السياسات والاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى مكافحة الفساد، ولا سيما تقييم أثر وفعالية هذه السياسات والاستراتيجيات والتدابير، مع التركيز على المؤشرات المستمدة من التجربة.

٦٠- واقترح عدد من المتكلمين تناول موضوع تدابير مكافحة الإفلات من العقاب في مجال منع الفساد.

٦١- وشملت المواضيع المقترحة الأخرى آليات تشجيع وتعزيز النزاهة داخل المجتمع، وتحديد وتبادل أفضل الممارسات بشأن الأخلاقيات ومعايير النزاهة لدى الموظفين العموميين، وسبل إبراز الأمثلة الإيجابية للجهود المبذولة من أجل مكافحة الفساد، على سبيل المثال من خلال تحديد نماذج يمكن الاحتذاء بها وتقديم الجوائز. واقترح أحد المتكلمين تحليل دور التدابير الوقائية في التصدي لرشوة الموظفين من المواطنين والأجانب. واقترح متكلم آخر التركيز على تحديد مواطن الضعف المحتملة أمام الفساد في المؤسسات العمومية واستخدام الأدوات اللازمة لإدارة تلك المخاطر.

٦٢- وعقب العرض الإيضاحي الذي قدمته الأمانة، اقترح عدة متكلمين النظر في المواضيع المحددة في الاجتماعات السابقة للفريق العامل، قصد إدراجها في خطة العمل المتعددة السنوات الجديدة.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٣- أوصى الفريق العامل بأن يعتمد مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثامنة خطة عمل متعددة السنوات للفريق، باقتراح مجموعة متنوعة من المواضيع لكي ينظر فيها، على النحو المبين في القسم الوارد أعلاه المتعلق بالأولويات في المستقبل. وأوصى أيضاً بعقد اجتماعات غير رسمية قبل الدورة من أجل مناقشة خطة العمل.

٦٤- وأوصى الفريق العامل أيضاً بالاستمرار في الممارسة المتمثلة في تنظيم جلسات مشتركة مع فريق استعراض التنفيذ بغرض تعزيز تبادل المعلومات بين الفريقين، بما في ذلك بشأن التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الثاني من الاتفاقية.

- ٦٥- وأوصى الفريق العامل كذلك الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمانة قوائم المبادرات والصادر المتعلقة بالبيانات المفتوحة التي تحتفظ بها، لكي تقوم الأمانة بتجميعها وتعميمها.
- ٦٦- وأوصى الفريق العامل الدول الأطراف بتوحيد الجهود وتنسيقها عند النظر في تقديم القرارات المتعلقة بمنع الفساد، ضماناً لتفادي ازدواجية الجهود ولزيادة الفعالية خلال الدورة الثامنة للمؤتمر.
- ٦٧- ورحّب الفريق العامل بما تقوم به الأمانة، في سياق أداء مهامها بصفتها مرصداً دولياً، من جمع للمعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة في مجال منع الفساد وإتاحتها على الموقع الشبكي المواضيعي للفريق، وطلب إلى الأمانة أن تواصل جهودها الرامية إلى جمع معلومات عن الممارسات الجيدة للدول فيما يتعلق بمبادرات مكافحة الفساد.
- ٦٨- وحث الفريق العامل أيضاً الدول الأطراف على مواصلة استخدام المعلومات المتاحة على الموقع الشبكي المواضيعي للفريق والمتعلقة بالسياسات والممارسات والتدابير المنفذة لمنع الفساد، بعدة سبل منها وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، شجّع الفريق الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن جهودها الرامية إلى منع الفساد، من أجل نشرها على الموقع الشبكي المواضيعي.
- ٦٩- وأقر الفريق العامل بالجهود التي تبذلها الأمانة لدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، وطلب إلى المكتب أن يواصل تقديم المساعدة التقنية، بناء على الطلب، بالتنسيق مع الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة للمساعدة التقنية، وخصوصاً في البلدان النامية.
- ٧٠- وأكد الفريق العامل على الحاجة الماسة إلى تزويد المكتب بما يكفي من موارد من خارج الميزانية لتقدم تلك المساعدة التقنية، ودعا الدول الأطراف والجهات المانحة الأخرى إلى معاودة تأكيد التزامها بمنع الفساد، وذلك على سبيل المثال من خلال توفير مساهمات مالية مخصصة بشروط ميسرة على مدى عدة سنوات.
- ٧١- وأقرّ الفريق العامل بالتقدم المحرز فيما يتعلق بوضع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها، وأكد على ضرورة استمرار الجهود المبذولة في هذا الشأن، بما في ذلك باستخدام الأسلوب المبيّن في الدليل الذي أصدره المكتب بعنوان الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد - دليل عملي بشأن صياغتها وتنفيذها.
- ٧٢- وشجّع الفريق العامل الدول الأطراف على مواصلة تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد.

سادساً - اعتماد التقرير

- ٧٣- في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، اعتمد الفريق العامل التقرير عن اجتماعه العاشر.